

شركة القناة للتوكيلاط الملاحية

الشركة القابضة للنقل البحري البري  
شركة القناة للتوكيلاط الملاحية  
٢٦ شارع فلسطين ببور سعيد  
ت : ٣٢٣٩٨٩٦ - فاكس : ٣٢٢٧٥٠٠ (٠٦٦)  
Email: [chairman@canalshipping.net](mailto:chairman@canalshipping.net)



بور سعيد في ٢٣/٢/٢١

السيد الأستاذ/ مدير عام الإفصاح  
البورصة المصرية  
القاهرة

تحية طيبة وبعد ،

مرفق لسيادتكم طيه محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة القناة  
للتوكيلاط الملاحية المنعقدة في ١٢/١٢/٢٠٢٠ بعد اعتماده وتوثيقه .

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ، ،

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

"لواء بحري / محمد محمد حسني الحسيني "



الفروع:

شركة القناة للتوكيلاط الملاحية - السويس  
توكيل أسوان للملاحة - بور سعيد  
توكيل أسيوط للملاحة - بور سعيد  
توكيل المنيا للملاحة - بور سعيد  
توكيل دمنهور للملاحة - بور سعيد  
توكيل القاهرة للملاحة والزيارة - بور سعيد

فاكس : ٠٦٢/٣١٩٠٤٠٧  
فاكس : ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٥  
فاكس : ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٤  
فاكس : ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٣  
فاكس : ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٢  
فاكس : ٠٦٦/٣١٩٠٤٠٦  
فاكس : ٠٦٦/٣٢٢٠٧٩٥  
فاكس : ٠٦٦/٣٢٢٢٨٧٦  
فاكس : ٠٦٦/٣٢٣٩١٨٥  
فاكس : ٠٦٦/٣٢٢٦٨٠٦  
فاكس : ٠٢/٢٥٧٧٨٣١٠

٢٠٢٠/١٢/١٢  
الأسكندرية في

محضر اجتماع  
الجمعية العامة العادلة لشركة القناة للتوكيلاط الملاحية  
للنظر في المركز المالي ، وحسابات النتيجة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

اجتمعت الجمعية العامة العادلة لشركة القناة للتوكيلاط الملاحية في تمام الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/١٢/١٢ - للنظر في المركز المالي ، وحسابات النتيجة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ - وذلك بمقر الشركة القابضة للنقل البحري والبرى - ٧١ طريق الحرية - الأسكندرية برئاسة :

العضو المتفرغ لشئون النقل البحري  
ورئيس الجمعية العامة بالحلول

العضو المتفرغ لشئون النقل البري

السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار

وعضوية كل من :

السيد اللواء أ.ح/ عبد المطلب المتولى خضر  
اللواء بحرى أ.ح/ طارق غانم عبد المتعال  
السيد المهندس/ عمرو عبد الصبور قابيل  
السيد المهندس/ محدث محمود حاتم القاضى  
السيد الأستاذ/ جبالي محمد جبالي المراغى

واعتذر عن الحضور :

السيد اللواء أ.ح/ صلاح الدين حلمى عبد القادر  
السيد المهندس/ مروان محمود أحمد السماك  
السيد الأستاذ/ حسن محمود حسن حسين

وحضر من المساهمين :

ويمثلها السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار - العضو  
المتفرغ لشئون النقل البحري - الشركة القابضة للنقل  
البحري والبرى - بنسبة ٦٧٥٩١٪ من رأس المال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٠٠٠٠٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٢٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪ من  
رأس مال الشركة .

- الشركة القابضة للنقل البحري والبرى

- السيد/ عثمان السيد عثمان محسن

- السيد/ أسامة أمين محمد عبد الفتاح

- السيد/ على محمد مصطفى هديب

- السيدة/ نادية صالح حسن صالح

- السيدة / يسرا على محمد مصطفى هديب

- السيد/ رمضان سيد عبد العزيز عثمان

- السيد/ محمد شكري طه عثمان احمد

- السيد/ أحمد إمام الليثى معوض

وقد حضر الاجتماع دون أن يكون لهم صوت معدود :

أولاً : السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة :

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضوا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضو مجلس الإدارة عن العاملين  
ممثل اللجنة النقابية للعاملين ببورسعيدين  
رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالسويس

السيد اللواء/ محمد عبد القادر جابر الله  
السيد اللواء/ محمد نور الدين حسن  
السيد الدكتور/ جمال أحمد محمد غلوش  
السيد الدكتور/ أمين مصطفى محمد السيد  
الأستاذة/ إيمان على خليل العتمة  
السيد الأستاذ/ هشام محمد العيسوى  
السيد الأستاذ/ مجدى محمد رشاد عبد الغنى  
السيد الأستاذ/ يحيى حامد محمد حرب  
السيدة الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد  
السيد الأستاذ/ فوزى حسن حامد

ثانياً : السادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :

١- إدارة مراقبة حسابات النقل البحري :  
السيد المحاسب/ محمد أشرف أحمد حمزة  
السيد المحاسب/ عمرو مصطفى حسن عثمان  
السيد المحاسب/ أشرف عادل يس الغندور

٢- إدارة متابعة وتقدير الأداء :

السيد المحاسب/ محمد عبد القادر محمد  
السيد المحاسب/ سيد محمد على الجوهرى

ثالثاً : ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام :

السيدة المحاسب/ غادة فريد محمد حسن  
السيد المحاسب / عبد الله طه على

رابعاً : الشركة القابضة للنقل البحري والبرى :

السيد عميد بحرى/ طارق محمد شوقى  
السيد الدكتور/ سامي عبد الفتاح  
السيد الأستاذ/ محمد أحمد سليمان

خامساً : عن القطاع المالى والإقتصادى بالشركة :

السيد المحاسب/ عاطف محمد شاهين  
السيدة المحاسب/ سوزان عبد العال  
السيدة المحاسب/ ناهد طه أبو حشيش

سادساً: عن أمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات :

الأستاذ/ على محمد بليولة  
مدير عام التفتيش بالشركة  
 مدير إدارة بالقطاع المالى بالشركة  
الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد

وقد افتتح المحاسب/ رئيس الجمعية العامة الاجتماع " بسم الله الرحمن الرحيم " حيث رحب سيادته بالسادة الحاضرين - ثم عرض سيادته على السادة/ أعضاء الجمعية العامة أسماء السادة القائمين بأمانة سر الجمعية العامة وجماعي الأصوات .

ثم طلب سيادته من مراقب الحسابات وجماعي الأصوات التأكيد من النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العامة العادية ، واحتسب نسبة الحضور حيث بلغت نسبة الحضور ٧٠٥٪٩١ .

ثم أعطى سيادته الكلمة للسيد اللواء/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - حيث أشار إلى ما يلى:

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد المحاسب/ العضو المترافق لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة  
الشركة القابضة للنقل البحري والبرى**

**السادة / أعضاء الجمعية العامة**

**السيد/ وكيل أول الوزارة ، والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات  
( إدارة مراقبة حسابات النقل البحري )**

**السيد/ وكيل أول الوزارة ، والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات  
( شعبة تقييم الأداء )**

**السادة/ ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال العام**

**السادة/ المساهمون**

**السادة/ الحضور**

نتشرف بأن نعرض على حضراتكم موجزا لما تحقق من نتائج الشركة والتي وردت بتقرير مجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ - وذلك على النحو التالي :

- قامت الشركة بخدمة ٩٣٧ سفينة وبزيادة عن المحقق في العام السابق بعده ٢١٣ سفينة وبنسبة ٢٩٪ وذلك بسبب زيادة ترددات البوادر التابعة للتوكيلات ، علما بأن الشركة تنافس أكثر من ٣٥٠ شركة بالسوق الملاحي وتستحوذ الشركات الأجنبية على نسبة تزيد عن ٧٥٪ من حجم النشاط حيث يتم خدمة سفنهم بمعرفتهم ولا مجال لمنافستهم إلا في حالة دخول خطوط ملاحية جديدة ، وزيادة حجم التجارة العالمية .

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن لم يتخذ قرار من الجهات المعنية بالدولة بخصوص التوصيات والمقترحات المعدة من الشركة القابضة وشركات التوكيلات الملاحية التابعة لها بهدف الدخول في منافسة مع الشركات العاملة بالسوق لتحقيق حجم عمل مناسب من خلال وضع ضوابط وآليات تحقق مصالح الدولة والشركات العاملة في مجال الوكالة الملاحية .

- أما نشاط البضاعة ( صادر / وارد ) تريلات فقد حقق عوائد خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت ٤٥٣ مليون جنيه وقامت الشركة بخدمة ١٥٢٤ تريلًا مقابل ١٨٧٠٣ تريلًا بميناء نويبع وسفاجا وبنقص قدره ٣٤٧٩ تريلًا وبنسبة ١٩٪ ويرجع ذلك لتأثير جائحة فيروس كورونا .

وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الشركة إيرادات نشاط جاري مبلغ ٥٦.١٢٨ مليون جنيه مقابل ٨٦.٨٢٧ مليون جنيه في العام السابق بنقص قدره ٣٠.٦٩٩ مليون جنيه وبنسبة ٣٥٪ وذلك بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا على جميع أنشطة الشركة ملاحة / بحارة / بضاعة / تخليص .

- أما نشاط السياحة - فقد نقصت الإيرادات المحققة عن العام السابق بمبلغ ٥٠٨٩ مليون جنيه وبنسبة ٣١٪ وذلك بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا وإيقاف النشاط السياحي نهائيا .

- أما نشاط نوبيع - فقد زادت الإيرادات المحققة عن العام السابق بنسبة ٢% نتيجة لارتفاع إيرادات نوبيع خلال التسعة أشهر الأولى من العام وذلك على الرغم من توقف الميناء شبه التام خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بسبب انتشار فيروس كورونا وتأثيره على النشاط .
- بلغ مجمل الربح هذا العام ٩٤٠ مليون جنيه ، كما حققت الشركة صافي ربح للنشاط الجارى مبلغ ٣٧٦.٨٨٨ مليون جنيه مقابل ٢٧٢.٧٩٧ مليون جنيه كرقم مقارن وبزيادة قدرها ١٠٤.٩١ مليون جنيه وبنسبة ٣٨% ويرجع السبب لزيادة إيرادات الأوراق المالية والفوائد الدائنة عن عام المقارنة .
- بلغ صافي الربح هذا العام مبلغ ٣٢٨.٩١٤ مليون جنيه مقابل ٢٢٥.٥٤٢ مليون جنيه العام السابق وبزيادة قدرها ١٠٣.٧٣٢ مليون جنيه وبنسبة ٤٦% .
- بلغت الخطة الاستثمارية المعتمدة للعام مبلغ ١٧.٠٠ مليون جنيه ، وقد بلغت نسبة التنفيذ ٦٢.٣٤% وتمثل الاستثمارات فى تصنيع عدد (٢) لنش ، وسداد مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه دفعة تحت الحساب من تطوير منظومة الحاسوب الآلى .
- فيما يتعلق بالخطط المستقبلية فإن الشركة توالي اهتمامها بالتدريب والدعاية والاتصال بكافة العمالء وتنشيط أعمال التسويق وتطوير العمل الخاص بنشاط الجسر العربى بميناء نوبيع ويوجد لدى الشركة موقع الكترونى متميز ومتاح للتحديث ، ونتمى أن يتم التنسيق والتعامل الكامل مع الشركات الشقيقة لتبادل المنافع لتحقيق نتائج أفضل .
- وجدير بالذكر أن الشركة تحتاج إلى عمالء حديثة السن فى معظم التخصصات ذات كفاءة ومدرية للإستمرار فى المنافسة حيث يتم خروج أعداد كبيرة سنويا من العمالة على المعاش القانونى ذات الخبرات فى مجال الوكالة الملحوظة .
- أما بالنسبة للمبالغ المسددة للجهات السيادية بالدولة قد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤٢,٥٧٣ مليون جنيه لمصلحة الضرائب وهيئة التأمينات الاجتماعية ووزارة الكهرباء ولا يوجد مستحقات لها حتى تاريخه ، وفيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركة فإنه تم تدعيم صندوق إعانة الطوارئ بالمحافظة بمبلغ ٤٧ ألف جنيه ، وكذا تمت المساهمة بمبلغ ١٥٠ الف جنيه لصالح/ صندوق تكريم شهداء وضحايا ومقتولى ومصابى العمليات الإرهابية والأمنية ، كما تمت المساهمة بمبلغ ١٠٠ الف جنيه لشراء أجهزة طبية وملابس وقائية لأحدى المستشفىيات الحكومية ببورسعيد وذلك بسبب انتشار فيروس كورونا .

### **هذا والأمر معروض على الجمعية العامة للتفضل بالنظر في الآتي :**

- [١] التصديق على محضرى وقرارات اجتماع الجمعية العامة العادلة وغير العادلة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩ .
- [٢] تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية والحسابات التحليلية للشركة ، وتقرير الحكومة عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- [٣] التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وإخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن الفترة المقدم عنها التقرير .
- [٤] النظر فى اعتماد القوائم المالية والحسابات التحليلية للشركة عن السنة المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومشروع توزيع الأرباح المقترح عن ذات السنة المالية .
- [٥] النظر فى إقرار صرف العلاوة الدورية للعاملين بنسبة ١٠٠% من الفئات المقررة اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ .
- [٦] إعتماد ما تم التبرع به خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- [٧] النظر فى صرف المكافآت للسادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين .
- [٨] النظر فى تشكيل مجلس الإدارة فى ضوء ما تم تعديله بالنظام الأساسى بالشركة .
- [٩] تحديد المعاملة المالية وبدلات مجلس الإدارة والمزايا الأخرى .

وفي الختام يتقدم مجلس إدارة الشركة بالشكر والتقدير للسيد اللواء أ.ح/ رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى والصادرة أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك السادة/ مراقبى الحسابات على تعاونهم الكامل والبناء على مدار العام .

كما نشكر السادة أعضاء اللجان النقابية بكل من بورسعيد والسويس وجميع العاملين على ما بذلوه من جهد فى تحقيق هذه النتائج وتقديم أفضل خدمة فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها البلاد والمحافظة على استمرار واستقرار الأوضاع بالشركة .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

**السيد المحاسب/ العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة للشركة :**  
**شكراً للسيد/ رئيس الشركة .**

**ثم أعطيت الكلمة للسيد المحاسب/ محمد أشرف أحمد حمزة – وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري بالجهاز المركزى للمحاسبات – حيث أوضح سيادته ما يلى :**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد المحاسب/ العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة  
السيد اللواء/ رئيس مجلس الإدارة  
السادة/ أعضاء مجلس الإدارة ، السادة/ أعضاء الجمعية العامة  
السادة/ المساهمون ، والسادة الحضور  
كل عام وحضراتكم بخير**

**السادة مساهمي شركة القناة للتوكيلات الملاحية :**

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة القناة للتوكيلات الملاحية ( شركة مساهمة مصرية تابعة خاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ) والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ١٠٤٦٦٩ مليون جنيه وقائمة الدخل بصفى ربح نحو ٣٢٨.٩١٤ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل الآخر والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

واستأند حضراتكم أن يستكمل عرض التقرير السيد المحاسب/ أشرف عادل الغندور - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري فليفضل:

**مسئوليية الإدارة عن القوائم المالية :**

هذه القوائم المالية مسئوليية إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئوليية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئوليية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

**مسئوليية مراقب الحسابات :**

تحصر مسؤوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وترتبط هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات الحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإيضاحات فى القوائم المالية .

وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

إننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعتبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية ، وقد اعتمدنا فى مراجعتنا على بيانات القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .

#### أسس وإبداء رأى المتحفظ :

- اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة بالسويس والقاهرة ونوبيع على الملخصات التي أعدتها الشركة لهذا الغرض وتحت مسؤوليتها .
- بلغت قيمة الأصول الثابتة المضافة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ لبند وسائل نقل وانتقال نحو ٨٥٨ ألف جنيه دون مراعاة تطبيق الفقرات أرقام ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ الأصول الثابتة بشأن القيمة التخريدية رغم إقرار الشركة في الإيضاحات المتممة بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة . ثانياً، أهم السياسات المحاسبية المتبعه بند (٢) .  
يتعين إجراء التسويات الواجبة ومراعاة أثر ذلك على قائمة الدخل وفقاً لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى المشار إليه .
- تضمنت أرصدة العملاء المدينة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ رصيد بتوكييل أسوان مبلغ ٤٨٦٩٩٣ دولار تعادل نحو ٧.٨٢٧ مليون جنيه على العميل/ هيمين منه يقابلها اضمحلال في القيمة بنحو ٧.٦٥٣ مليون جنيه وقد تبين صدور حكم في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ بالجلسة التجارية بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٤ لصالح الشركة ضد العميل بذاته بأداء مبلغ ٤٥٦٩٩٨ دولار و ١٣١٩١٣ جنيه مصرى (كامل قيمة المديونية المستحقة على العميل) دون تنفيذ من قبل الشركة حتى تاريخ الفحص حيث أفادت الشئون القانونية بالشركة أنه جارى استكمال إجراءات إعلان الصيغة التنفيذية للحكم .  
يتعين تسوية حساب العميل في ضوء الحكم الصادر المشار إليه أعلاه والإفاده عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال تنفيذ هذا الحكم .
- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ رصيد بنحو ٤٥٤ مليون جنيه باسم/ مصلحة الضرائب العامة - مبالغ مسددة من تحت الحساب تمثل رصيد متراكם لما تم خصمها من مستحقات الشركة لدى العملاء - لم نواف بشهادة مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد .
- بلغ رصيد مخصص الضرائب في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٨.٨٧٠ مليون جنيه لم تقدم الشركة دراسة توضح مبالغ النزاع الضريبية المكون عنها مخصص الضرائب الظاهر في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومن ثم لم نقف على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه حيث تبين ما يلى :
  - \* أظهر قرار لجنة الطعن المؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٨ في الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن أرباح السنوات المالية من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وجود فروق في الوعاء الضريبي الوارد بإقرارات الشركة والمقدر بلجنة الطعن ترتب عليه وجود فروق على المطالبات الضريبية لتلك السنوات لم تقف الشركة على قيمة تلك الفروق طبقاً لهذا القرار حيث أفادت الشركة بعد ورود أي مطالبات ضريبية بعد قرار لجنة الطعن .
  - \* أظهرت النماذج الواردة من مصلحة الضرائب عن مطالبات ضريبية غير مسددة بلغت جملتها نحو ٨.٨٧٣ مليون جنيه وتفصيلها كالتالى :
    - نموذج (٣٦) عن ربط الضريبة المستحقة على الشركة عن عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بمطالبة ضريبية بنحو ١.٦٧٠ مليون جنيه .
    - نموذج (١٥) عن ضريبة المبيعات الواجبة الأداء عن الأعوام من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٤/٦ بقيمة إجمالية ١.٦١٦ مليون جنيه بخلاف نحو ٩٨٥ ألف جنيه عن الأعوام من ٢٠١٥/٦ حتى ٢٠١٦/٦ .
    - نموذج (١٩) عن ربط ضريبة الدمغة المستحقة على الشركة للفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ بمطالبة ضريبية بنحو ٤.٦٠٢ مليون جنيه .

- بلغ رصيد مخصص قضايا ومنازعات فى ٣٠.٥٠٦ نحو ٢٠٢٠/٦/٣٠ كفايته من عدمه حيث لم يتضمن بيان القضايا لنسب المكسب والخسارة لكل دعوى وعدم فصل الدعاوى المرفوعة من الغير على الشركة عن الدعاوى المرفوعة من الشركة على الغير بخلاف تضمين قيمة مخصص لبعض الدعاوى التى حصلت الشركة فيها على حكم استئناف لصالحها فضلا عن المبالغة فى تقدير المخصص المكون لبعض الدعاوى ومنها الدعوى المقيدة بالنقض برقم ١٩٤٦١/٨٥ حيث بلغ نحو ٣.٢٨٨ مليون جنيه فى حين سبق حكم الاستئناف فيها بجلسة ٢٠١٣/٤/١٦ بإلزم الشركة بمبلغ ١.١ مليون جنيه بالإضافة على إلزام كل من الشركة والهيئة بالتضامن بسداد مبلغ ٢ مليون جنيه تعويض مادى .

- بلغ رصيد حساب هيئة موانى البحر الأحمر بالحسابات الدائنة لدى المصالح والهيئات فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١.١٧٧ مليون جنيه عبارة عن مجموع أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالتوكييلات لم يتم سدادها لوجود خلاف عليها مع الهيئة فى حين بلغ جملة رصيد الشركة وتوكييلاتها المدين بدفعات الهيئة فى ذات التاريخ نحو ٢١,٣٧٣ مليون جنيه لم تقف على صحة أى منها لعدم إجراء المطابقة بينهم منذ سنوات وصعوبة هذه المطابقة لعدم توسيط حساب للهيئة بالتوكييلات لتسجيل كافة المعاملات التى تمت بينهم خلال العام .

يتعين اتخاذ ما يلزم نحو إجراء المطابقة الازمة وبث الفروق فى الأرصدة بين التوكييلات والهيئة والإفادة بشأنها .

- بلغ رصيد التأمينات للغير فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٥.١٦٨ مليون جنيه متضمنا نحو ٤.٣٣٥ مليون جنيه قيمة تأمينات للعديد من شركات السياحة مقابل عهدة طرفهم تمثل تذاكر سفر لم يتم إجراء مطابقة معهم فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ على الأرصدة الموجودة لديهم من التذاكر وإجراء تسوية بما تم بيعه بالفعل لاستردادها من قيمة التأمين مقابل تعليمة القيمة على الحسابات المختصة .

يتعين حصر كافة التذاكر المباعة طرفهم حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ من تلك العهدة وإجراء التسويات الازمة على ضوء ذلك .

#### الرأى المتحفظ :

وفيمما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة القناة للتوكييلات الملاحية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد تبين الآتى :

- تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتم حساب الإهلاك بنفس الأسس المتتبعة في السنوات السابقة مع ملاحظة الآتى :

\* عدم الانتهاء من تسجيل الشقة رقم ١٣١ بالعقار رقم ٣ بحارة زاوية سلطان قسم العطارين/ الأسكندرية ، فضلاً عن وجود نزاع قضائى بشأن قطعة أرض رقم ١٢ ش الجمرك والجعفرى بالسويس مع هيئة الأوقاف على ملكية العقار المبنى على الأرض ومساحتها ٢٤٨.٣ م٢ ومقيدة بالنقض برقم ٤٥٤٨ لسنة ٧٧٧ .

نوصى بسرعة الانتهاء من إجراءات تسجيل الشقة مع موافقتنا بما تم في النزاع القضائى مع هيئة الأوقاف المصرية .

\* تضمنت الأصول الثابتة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ قيمة أصول مكنته بموافقة مجلس الإدارة بلغت جملتها نحو ١.٦٧٩ مليون جنيه .

نوصى بسرعة التصرف الاقتصادي فيها وحتى لا تمثل رأس مال عاطل .

\* تضمن الأصول الثابتة أصول مهلكة دفترياً وما زالت تعمل بلغت جملتها نحو ١٥.٦٣١ مليون جنيه حيث تلاحظ عدم قيام الشركة بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الانتاجية المقدرة لها وفقاً لما قضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) – الأصول الثابتة وآهلاتها .

نوصى بتطبيق أحكام الفقرة رقم (٥١) من المعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .

\* تضمنت الأصول الثابتة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ أصولاً غير مستغلة قيمتها الدفترية نحو ٢٧٥ ألف جنيه منها نحو ٢٥٦ ألف جنيه قيمة مبني ملك الشركة الكائن ٣١ شارع الجمهورية والمقدر مساحته بنحو ٣٥٠٠ متر مربع والذي قدرت اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠١١ قيمة إيجارية سنوية للمبني بنحو ٢ مليون جنيه تزداد سنوياً بواقع ٥% لمدة عشر سنوات ولم يتم استغلاله الأمر الذي يوضح مدى الضرر العائد على الشركة نتيجة عدم استغلالها لهذا المبني طوال تلك السنوات.

نوصي باتخاذ الإجراءات الفعالة للتصرف الاقتصادي واستغلال تلك الأصول حتى لا تمثل أموالاً عاطلة.

- عدم تحقيق الشركة لأية عوائد عن استثماراتها طويلة الأجل في بعض الشركات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٦/٣٠ والأعوام السابقة والبالغ جملة الاستثمار بها نحو ١٢٢.٧٠٤ مليون جنيه من جملة استثمارات الشركة البالغة ١٤٩.٩٢٨ مليون جنيه.

نوصي ببحث ودراسة تلك الاستثمارات من عمل أضمحلال لها من عدمه في ضوء نتائج تلك الشركات.

- تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتم تقييمه وفقاً للأسس المتبعة في السنوات السابقة وقد بلغ رصيد مخزن المخلفات نحو ٤٠٣ ألف جنيه في حين بلغ مخزون قطع الغيار بطن الحركة بنحو ٣٨٦ ألف جنيه وفقاً لحصر الشركة يشتمل على أصناف راكدة خاصة بمعدات وسيارات ولنشات غير موجودة بالشركة.

نوصي بحصر كافة عناصر المخزون الراكد والمخلفات وسرعة اتخاذ ما يلزم نحو التصرف الاقتصادي بشأنه.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقات على أرصدة بعض كبار العملاء في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقامت الشركة بمعروفتها وتحت مسؤوليتها بإرسال مصادقات لبعض عملاء الأرصدة المدينة هذا ولم تلتقي ردود حتى تاريخ الفحص.

- بلغت أرصدة العملاء المدينة بتوكيل القاهرة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١.٧٤٢ مليون جنيه مكون عنه أضمحلال بنحو ٦١ ألف جنيه في حين بلغ جملة ما أمكن حصره من أرصدة العملاء المتوقفة نحو ٢٥٦ ألف جنيه.

نوصي ببحث كافة الأرصدة المتوقفة بالتوكيل والإفادة عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتحصيلها وإعادة النظر في أضمحلال قيمة العملاء.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالمركز الرئيسي نحو ٢١.٣٦٢ مليون جنيه وقد لوحظ بشأنها ما يلى :

\* تضمن رصيد مرحل من سنوات سابقة بنحو ١٠.٨٤٣ مليون جنيه مستحق على اللجنة العليا للإسكان والخدمات بالشركة منذ عام ٢٠٠٣ لتمويل خروج دفعات عاملين للمعاش المبكر ولم يتم تحصيله من توزيعات الأرباح في السنوات التالية.

يتعين اتخاذ اللازم نحو هذا المبلغ ودراسة عمل أضمحلال للقيمة.

\* تضمن رصيد مرحل من عدة سنوات باسم /مصلحة ضرائب الشركات بنحو ٦.٧٩٢ مليون جنيه (مكون عنه أضمحلال بكامل القيمة) يمثل قيمة ما تم خصمها بمعرفة مصلحة الضرائب من مستحقات الشركة من قيمة السندات الحكومية المسترددة مقابل الضرائب على قيمة الخصم المسماوح به.

يتعين الإفادة عن الإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال تحصيل هذا المبلغ.

\* تضمن الحساب رصيد مرحل من سنوات بنحو ٣٣٦ ألف جنيه باسم /وزارة المالية منها مبلغ ٣١٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على وزارة المالية وذلك عن العام المالي المنتهي في ٢٠١١/٦/٣٠ ولم يتم تحصيله حتى تاريخه لوجود خلاف على أحقيبة الشركة فيه.

نوصي بدراسة أوجه الخلاف والعمل على تحصيل هذا المبلغ ودراسة عمل أضمحلال للقيمة.

- بلغ رصيد حساب /أرصدة دائنة تحت التسوية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١.٨٧٧ مليون جنيه متضمناً نحو ١.١٥٨ مليون جنيه قيمة دمغات نسبية مستحقة على رؤوس الأموال وضرائب قيم منقوله منذ عام ١٩٩١ غير معلوم طبيعتها وقد سبق الإشارة إلى ضرورة بحثها وإجراء التسويات اللازمة على ضوئها.

- تضمنت الأرصدة الدائنة بتوكيل أسيوط رصيدين بـ ٤٩٥ ألف جنيه قيمة الإيجار المتراكם للمنبئ القديم الكائن ٩ شارع مصطفى كامل ببور سعيد وعليه نزاع قانوني لم نواف بأخر موقف قضائي له .
- مازال حساب دائر التوزيعات فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتضمن نحو ٣٦.٣٥٩ مليون جنيه أرصدة مرحلة منذ سنوات (١٥.٩٠١) مليون جنيه توزيعات حصة العاملين و ٢٠٠.٤٥٨ مليون جنيه توزيعات حصة المساهمين) لم يتم بحثها واتخاذ ما يلزم بشأنها (حصة المساهمين) فى ضوء أحكام المادة (١٤٧) من قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
- حققت الشركة صافي ربح بلغ فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ٣٢٨.٩١٤ مليون جنيه متضمنا جملة إيرادات غير متعلقة بالنشاط (الاستثمارات - الودائع) بنحو ٣٥٧.٦٨٠ مليون جنيه مما يشير إلى أن صافي الربح ناشئ من تلك الإيرادات وليس من إيرادات النشاط .
- تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :
- تمك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصاروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاخته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدعفات الشركة وذلك في الحدود التي ثبتت بها تلك البيانات بالدعفات .

وشكرًا

كما عرض السيد المحاسب / أشرف الغندور تقرير عن مدى الالتزام الشركة بقواعد الحكومة  
كالتالى :

إلى السادة / مساهي شركة القناة للتوكيلات الملاحية  
إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المعد بواسطة إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠

مسؤولية الإدارة :

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحكومة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح بتقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة ، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها .

مسؤولية المراجع :

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية ، فتحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداؤها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) " مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتحطيم وأداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة خالي من أي تحريرات هامة مؤثرة .

ويشمل اختبار مدى الالتزام وقواعد الحكومة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً .

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا .

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناء على تكليف إدارة الشركة وليس لأى غرض آخر وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .

أساس إبداء استناد متحفظ :

- لم تقم الشركة بإعداد تقرير مجلس إدارة للحكومة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمخالفة للمادة ٤٠ (فقرة ز) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية التي تقضى " ... كما يعد مجلس إدارة الشركة تقريرا سنويا عن مدى تطبيق قواعد الحكومة بها وفقا للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ " .
- لم يتم الإشارة بتقرير مجلس إدارة الشركة على القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ على الإجراءات التى سيتم اتخاذها لتفعيل قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٩ والمنشور بجريدة الواقع المصرية رقم ٩٢ (تابع) والمتضمن إضافة البند (ح) إلى المادة ٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة وقد صدر الكتاب الدورى رقم ٢٠٢٠/٤/١٩ بتاريخ ٢٠٢٠ بشأن القرار بعليه والذي نص على " ... تود الهيئة فى هذا الصدد أن توضح أنه يتبعن على الشركات القائمة وقت العمل بقرار مجلس الإدارة أن توفق أوضاعها وذلك من خلال سنة من تاريخ العمل به أو أول انتخابات لمجلس الإدارة " .
- لم يتضمن تقرير مجلس الإدارة السنوى المرفق بالقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ إعداد كشف تفصيلي يتضمن على الأخص جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بما فيها المرتبات والمكافآت وكافة المزايا المادية والعينية الأخرى أيا كانت صورتها بتفاصيلها حتى يكون هذا الكشف متاح تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص فى اتفاق الجمعية العامة .
- تضمن قرار تشكيل لجنة المراجعة اختيار مجلس الإدارة لرئيس اللجنة فى حين يقضى الدليل المصرى لحكومة الشركات أن تقوم اللجنة باختبار رئيسها ضمانا لاستقلالية اللجنة .
- لم يتم التوضيح بالمحاور الرئيسية للحكومة مبررات عدم إلتزام الشركة بوجود بعض الإدارات واللجان المنصوص عليها بالمخالفة للفقرة ٦١ من دليل الحكومة رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ومثال ذلك : إدارة الإلتزام ، إدارة المخاطر ، لجنة الترشيحات ، لجنة المكافآت ، لجنة إدارة المخاطر ، لجنة الحكومة ، وكذا مبررات عدم وجود تقرير الاستدامة .
- وجود ضعف وقصور في نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية والمراجعة الداخلية وإجراءات الضبط الداخلى بالشركة فضلا عن عدم وجود نظام تكاليف يفى بالغرض بوصفه إداة من أدوات الرقابة الداخلية ولم تقم لجنة المراجعة بدراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير عن رايها وتوصياتها بشأنه .
- يتبعن عرض التقرير فى جدول أعمال الجمعية العامة للشركة وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ فقرة (ز) من قواعد القيد والشطب .

استناد متحفظ :

وفيما عدا عدم استكمال الفقرات الموضحة أعلاه ، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المشار إليها يعبر بعدلة ووضوح - فى جميع جوانبه الهامة - عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحكومة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ استنادا إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحكومة الشركات الصادر من مركز المديرين المصرى والقوانين والقرارات ذات العلاقة ،

وشكرا

السيد المحاسب/ العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة للشركة :  
شكرا على التقرير .

ثم أعطيت الكلمة السيد المحاسب/ محمد عبد القادر محمد - وكيل الوزارة - ورئيس قطاع النقل  
الخارجي - حيث أوضح سعادته الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحاسب/ عضو مجلس الإدارة المتفرغ لشئون النقل البحري والمفوض برئاسة الجمعية العامة  
السادة/ أعضاء الجمعية العامة

السيد اللواء/ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكييلات الملاحية

السادة/ الحضور

كل عام وحضراتكم بخير

نتشرف بأن عرض على حضراتكم ملخصا لأهم ما تتضمنه تقرير متابعة وتقدير أداء الشركة عن  
العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

واستأند حضراتكم أن يستكمل عرض التقرير السيد المحاسب/ سيد الجوهرى - مدير عام إدارة  
النقل البحري فليتفضل :

أولاً : مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التخطيطية :

- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات النشاط خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت القيمة المحققة  
لإيرادات النشاط حوالي ٥٦.١٢٨ مليون جنيه مقابل مستهدف ٩٠ مليون جنيه بنقص حوالي  
٣٣.٨٧٢ مليون جنيه بنحو %٣٨ عن المستهدف ، وذلك محصلة لما يلى :

\* نقص إجمالي إيرادات نشاط الملاحة بحوالى ١٩.٥٠٣ مليون جنيه بنحو %٥٦ عن المستهدف حيث  
بلغ الإيراد المحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ١٥.٤٩٧ مليون جنيه مقابل مستهدف ٣٥ مليون  
جنيه .

\* نقص إجمالي إيرادات نشاط السياحة بحوالى ٧.٦٤٩ مليون جنيه بنحو %٤٠ عن المستهدف حيث  
بلغ الإيراد المحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ١١.٣٥١ مليون جنيه مقابل مستهدف ١٩ مليون  
جنيه .

\* نقص إجمالي إيرادات نشاط البخارية بحوالى ٣.٢٢٦ مليون جنيه بنحو %٢٧ عن المستهدف حيث  
بلغ الإيراد المتحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ٨.٧٧٤ مليون جنيه مقابل مستهدف ١٢ مليون  
جنيه .

\* نقص إجمالي إيرادات نشاط التخلص بحوالى ٢.٥٣١ ألف جنيه بنحو %٣٢ عن المستهدف حيث  
بلغ الإيراد المتحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ٥.٤٦٩ مليون جنيه مقابل مستهدف ٨ مليون  
جنيه .

\* نقص إيرادات نشاط نويع بحوالى ٥٦٨ ألف جنيه بنحو %٤ عن المستهدف حيث بلغ الإيراد  
المتحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ١٤.٤٣٢ مليون جنيه مقابل مستهدف ١٥ مليون جنيه .

\* نقص إجمالي إيرادات نشاط البضاعة بحوالى ٦٦٦ ألف جنيه بنحو %٦٧ عن المستهدف حيث بلغ  
الإيراد المتحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٣٣٤ ألف جنيه مقابل مستهدف مليون جنيه .

\* تحقيق إيرادات نشاط شرم الشيخ بحوالى ٢٧١ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ دون وجود  
مستهدف لها .

- حققت الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات استثمارات مالية وفوائد خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت  
القيمة المحققة حوالي ٣٩١.٩٥٢ مليون جنيه بزيادة حوالي ١١٨.٩٥٢ مليون جنيه بنحو %٤٤  
عن المستهدف البالغ ٢٧٣ مليون جنيه .

- لم تحقق الشركة القيمة المضافة الصافية المستهدفة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغت القيمة  
المضافة الصافية المحققة حوالي ١٧.٨٨٣ مليون جنيه مقابل مستهدف حوالي ٣٤.٦٠٠ مليون جنيه  
بنقص حوالي ١٦.٧١٧ مليون جنيه بنحو %٤٨ عن المستهدف .

- حققت الشركة القيمة المستهدفة لصافي الربح خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغ صافي الربح المحقق  
حوالى ٣٢٨.٩١٤ مليون جنيه مقابل مستهدف حوالي ٢٥٠.٥٥٠ مليون جنيه بزيادة حوالي  
٧٨.٣٦٤ مليون جنيه بنحو %٣١ عن المستهدف .

ثانياً : تطور الأداء الإنتاجي والإقتصادي :  
كميات الإنتاج :  
١- خدمة السفن :

- أرتفع إجمالي عدد السفن التي قامت الشركة بخدمتها بعدد ٢١٣ سفينة بنحو ٢٩ % ليصل إلى عدد ٩٣٧ سفينة خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٧٢٤ سفينة خلال عام ٢٠٢٠ وذلك نتيجة لما يلى :

- ارتفع عدد سفن العبور بعدد ١٨٠ سفينة بنحو ٢٦ % ليصل إلى عدد ٨٧٨ سفينة خلال عام ٢٠٢٠ مقابل عدد ٦٩٨ سفينة خلال عام ٢٠١٩.
- ارتفع عدد سفن الميناء الواحد بعدد ٣٣ سفينة بنحو ١٢٧ % ليصل إلى عدد ٥٩ سفينة خلال عام ٢٠١٩ مقابل عدد ٢٦ سفينة خلال عام ٢٠١٨.

٢- نشاط البضاعة :

- انخفض إجمالي عدد التريلات " نشاط البضاعة" التي تم خدمتها بعدد ٣٤٧٩ تريلا بنحو ١٩ % ليصل إلى عدد ١٥٢٤ تريلا خلال عام ٢٠٢٠ مقابل عدد ١٨٧٠٣ تريلا خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

٣- نشاط البحارة :

- ارتفع عدد البحارة الذين تم خدمتهم بعدد ١٩٧ بحار بنحو ١٠ % ليصل إلى عدد ٢١٣٨ بحار خلال عام ٢٠٢٠ مقابل عدد ١٩٤١ بحار خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

٤- نشاط التخلص :

- انخفض عدد الطرود التي تم خدمتها بعدد ٨٧ طرد بنحو ٩ % ليصل إلى عدد ٨٧٧ طرد خلال عام ٢٠٢٠ مقابل عدد ٩٦ طرد خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

٥- نشاط السياحة :

- يشمل هذا النشاط حجز الأماكن على السفن والطائرات واستصدار تذاكر السفر وكذلك تنظيم الرحلات الداخلية ورحلات الحج والعمرة والرحلات الخارجية بالإضافة إلى القيام بأعمال النقل السياحي .  
هذا ولم يتضمن تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ أي بيانات عن كميات الإنتاج المحققة بقطاع السياحة مثل باقي الأنشطة التي ضمنها التقرير ، الأمر الذي يجب تداركه مستقبلا حتى تكتمل عناصر الإفصاح والقياس والتحليل لكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركة .

إيرادات النشاط :

- انخفضت إيرادات النشاط بحوالى ٣٠.٦٩٩ مليون جنيه بنحو ٣٥ % لتصل إلى حوالى ٥٦.١٢٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ٨٦.٨٢٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك محصلة لما يلى :

\* انخفاض إجمالي إيرادات أنشطة الملاحة بحوالى ٢٠٠٣٩ مليون جنيه بنحو ٥٦ % ليصل إلى حوالى ١٥.٤٩٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ٣٥.٥٣٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

\* انخفاض إجمالي إيرادات نشاط البحارة بحوالى ٥.٩١٣ مليون جنيه بنحو ٤٠ % ليصل إلى حوالى ٨.٧٧٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ١٤.٦٨٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

\* انخفاض إجمالي إيرادات السياحة بحوالى ٥.٠٨٩ مليون جنيه بنحو ٣١ % ليصل إلى حوالى ١١.٣٥١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ١٦.٤٤٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

\* انخفاض إجمالي إيرادات نشاط التخلص بحوالى ٢٩٣ ألف جنيه بنحو ٥ % ليصل إلى حوالى ٤٦٩.٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ٥.٧٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

\* ارتفاع إجمالي إيرادات نشاط ميناء نويع بحوالى ٣٢٩ ألف جنيه بنحو ٢ % ليصل إلى حوالى ١٤.٤٣٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ مقابل حوالى ١٤.١٠٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨.



\* ارتفاع إجمالي إيرادات نشاط البضاعة بحوالى ٣٥ ألف جنيه بنحو ١٢ % ليصل إلى حوالى ٣٣٤ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٩٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

\* تحقيق إيرادات نشاط شرم الشيخ بحوالى ٢٧١ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ دون وجود مقابل خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

#### إيرادات الاستثمار المالية والفوائد :

- ارتفاع إجمالي إيرادات الإستثمارات المالية والفوائد بحوالى ١١٣.٧٩٠ مليون جنيه بنحو ٤١ % ليصل إلى حوالى ٣٩١.٩٥٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٧٨.١٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلى :

#### ١- إيرادات استثمارات مالية :

- ارتفع إجمالي إيرادات استثمارات مالية بحوالى ١١١.٢٨٨ مليون جنيه بنحو ٤٨ % ليصل إلى حوالى ٣٤٢.٧٢٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٣١.٤٣٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وفيما يلى بيان عوائد الاستثمارات المالية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨ :

\* بلغت قيمة الاستثمارات في شركة دمياط لتدال الحاويات والبضائع ، وبورسعيدي لتدال الحاويات والبضائع حوالى ١٦٠.٨٨ مليون جنيه ، ١١.١٣٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون تغير عنها في ٢٠١٩/٦/٣٠ تحقق عنها عوائد حوالى ١٨٨.٤٨٩ مليون جنيه ، ١٥٤.٢٣٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل عوائد حوالى ١٣٦.٥٨٢ مليون جنيه ، ٩٤.٨٥٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٨٤٩ % ، ٨٥٢ % على الترتيب .

وتجدر الإشارة إلى أن عائد الاستثمار في كل من شركة دمياط وبورسعيدي لتدال الحاويات والبضائع خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ تتضمن توزيع جزء من الاحتياطي النظامي للشركاتين تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٠١٩/٨/٢٩ وبالبالغ قيمته حوالى ٦٠.٥٥٢ مليون جنيه .

\* تمثل جملة الإستثمارات في كل من شركة الملاحة ، وشركة الترجمان جروب ، ومصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ( البنك الوطنى للتنمية سابقاً ) نحو ٨٢ % من إجمالي تكلفة الإستثمارات المالية البالغة ١٤٩.٩٢٨ مليون جنيه ولم يتحقق عنها أية عوائد خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ .

#### ٢- الفوائد الدائنة :

- ارتفاع إجمالي الفوائد الدائنة بحوالى ٢.٥٠٢ مليون جنيه بنحو ٥ % ليصل إلى حوالى ٤٩.٢٢٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٤٦.٧٢٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

#### ثالثاً : التكاليف الكلية :

- انخفضت التكاليف الكلية بحوالى ٢٤٠٨٤ مليون جنيه بنحو ٢٥ % لتصل إلى حوالى ٧٢.٤٩٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٩٦.٥٨٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . وقد تبين من المتابعة لتطور مؤشرات التكاليف الكلية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨ ما يلى :

\* ارتفاع معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ١٢٩ % خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ١١١ % خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، كما ارتفع عجز التشغيل بحوالى ٦.٦١٥ مليون جنيه بنحو ٦٨ % ليصل إلى حوالى ١٦.٣٦٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٩.٧٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلى :

- وجود خلل في اقتصاديات التشغيل خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ( معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط أكبر من ١٠٠ % ) بكل من توكيلاً المنيا والقاهرة وقطاع السياحة والمركز الرئيسي . يتعين العمل على تنمية إيرادات النشاط بكل من توكيلاً المنيا والقاهرة ، قطاع السياحة والمركز الرئيسي لتحسين اقتصاديات التشغيل من خلال دراسة وتحليل كافة العوامل المؤثرة على النشاط واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة خلل اقتصاديات التشغيل .

#### رابعاً : العمالة والأجور :

- انخفض إجمالي الأجور بحوالى ٣.٦٧٦ مليون جنيه بنحو ١٠% ليصل إلى حوالى ٣٣.٦٥٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٣٧.٣٣١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض عدد العاملين بعدد ٥٠ عاملًا بنحو ١١% ليصل إلى عدد ٤٠٣ عاملًا في ٢٠٢٠/٦/٣٠ مقابل عدد ٤٥٣ عاملًا خلال عام ٢٠١٩/٦/٣٠ .

وبمتابعة تطور مؤشرات العمالة والأجور خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠١٨ تبين أن غالبية المؤشرات تعكس تغيراً سلبياً وذلك على النحو التالي :

\* انخفض متوسط القيمة المضافة الصافية للعامل بنحو ٢٩% ليصل إلى حوالى ٤٤.٣٧٥ ألف جنيه مقابل حوالى ٦٢.٢٨٥ ألف جنيه ، بينما ارتفع متوسط أجر العامل بنحو ١% ليصل إلى حوالى ٨٣.٥١١ ألف جنيه مقابل حوالى ٨٢.٤٠٨ ألف جنيه ، الأمر الذي انعكس سلبياً على انخفاض معامل تغطية متوسط القيمة المضافة الصافية للعامل لمتوسط أجر العامل ليصل إلى نحو ٥٣% مقابل ٧٦% .

\* انخفضت انتاجية الجنيه أجر باستخدام كل من الانتاج والناتج بنحو ٢٨% لتصل إلى حوالى ١٠٦٦ جنيه ، ٦٤٠ جنيه مقابل حوالى ٢.٣٢ جنيه ٠.٨٤ جنيه على الترتيب .

\* انخفضت انتاجية العامل باستخدام الانتاج بنحو ٢٧% لتصل إلى حوالى ١٣٨.٣٩٧ ألف جنيه مقابل حوالى ٦٩.٣٨٩ ألف جنيه .

\* انخفضت انتاجية العامل باستخدام الناتج بنحو ٢٣% لتصل إلى حوالى ٥٣.٥٥١ ألف جنيه مقابل حوالى ٦٩.٣٨٩ ألف جنيه .

\* ارتفعت نسبة الأجر إلى التكاليف الكلية إلى نحو ٤٦% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ٣٩% خلال عام ٢٠١٨ .

\* ارتفعت نسبة الأجر لكل من إيرادات النشاط ، والقيمة المضافة الصافية لتصل إلى نحو ٦٠% ، ١٨٨% مقابل ٤٣% ، ١٣٢% على الترتيب .

#### خامساً : الربحية والقيمة المضافة :

- ارتفع صافي الربح بحوالى ١٠٣.٣٧٢ مليون جنيه بنحو ٤٦% ليصل إلى حوالى ٣٢٨.٩١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٢٥.٥٤٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

- انخفضت القيمة المضافة الصافية بحوالى ١٠٠.٣٣٢ مليون جنيه بنحو ٣٧% لتصل إلى حوالى ١٧.٨٨٣ مليون جنيه خل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ٢٨.٢١٥ مليون جنيه ، وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص القيمة المضافة الصافية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى محصلة انخفاض الإنتاج الإجمالي بسعر السوق بحوالى ٣٠.٦٩٩ مليون جنيه بنحو ٣٥% ليصل إلى حوالى ٥٦.١٢٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٨٦.٨٢٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، انخفاض جملة (ضرائب ورسوم سلعية + تكلفة السلع الخدمات الوسيطة + الإهلاك) بحوالى ٢٠٠.٣٦٧ مليون جنيه بنحو ٣٥% لتصل إلى حوالى ٣٨.٢٤٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل حوالى ٥٨.٦١٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

#### سادساً : النشاط الاستثماري :

- بلغت جملة الاعتمادات لخطة الاستثمارية للشركة ١٧ مليون جنيه "تمويل ذاتي" وقد بلغت قيمة المنفذ الفعلى بحوالى ١٠٥٩٧ مليون جنيه بنحو ٦٢% من جملة المعتمد خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- عدم الاستفادة من الاعتمادات المدرجة بالخطة الاستثمارية لبعض المشروعات ومن أهمها عدم شراء ٢ أتوبيس سياحة مكيف مجهز ٥٠ راكب بقيمة ٤ مليون جنيه لكل منها .

وشكراً .

ثم أعطيت الكلمة للسيدة المحاسب/ غادة فريد محمد حسن - مدير عام بمركز معلومات قطاع الأعمال

العام - حيث أوضحت سعادتها ما يلى :

السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار

عضو مجلس الإدارة المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة

السيد اللواء بحري/ رئيس مجلس إدارة شركة القناة للتوكييلات الملاحية

السادة/ الأعضاء ، السادة/ الحضور

بداية يتضح من الأرقام الواردة بالقوائم المالية لهذا العام أن الظروف الاقتصادية السائدة عالمياً من أزمة كورونا وما ترتب عليها من إجراءات كان لها تأثيرها الواضح على اقتصاد العالم بصفة عامة وبالتالي تأثر بها سوق النقل البحري بالتبعية وبالقاء الضوء على نتائج أعمال الشركة هذا العام يتضح ما يلى :

- زادت عدد السفن المخدومة بنشاط الملاحة إلى ٩٣٧ سفينة خلال العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٧٢٤ سفينة العام السابق بينما انخفض النشاط الكمي للبضائع التي تم خدمتها هذا العام بنسبة ١٩٪ عن العام السابق .

- وقد حققت الشركة إيرادات نشاط بلغت ٥٦ مليون جنيه مقابل ٨٦.٨ مليون جنيه العام السابق بمعدل انخفاض ٣٥٪ حيث انخفض الإيراد المحقق من النشاط الملاحي بمعدل انخفاض ٤٧٪ عن العام السابق وكذلك انخفضت إيرادات نشاط السياحة بمعدل انخفاض ٣١٪ ، بينما زاد إيراد نشاط نويع بمعدل نمو ٢٪ .

- وبالنظر لهيكل أنشطة الشركة نجد أن أعلى الأنشطة تحقيقاً للإيراد هو النشاط الملاحي حيث حقق ٣٠ مليون جنيه وبنسبة ٥٣.٦٪ من إجمالي إيرادات نشاط الشركة ويأتي في المرتبة الثانية تحقيقاً للإيراد نشاط نويع بنسبة ٢٥.٧٪ .

- انخفض مجمل الربح لهذا العام إلى ٩.٩ مليون جنيه مقابل ١٨.٩ مليون جنيه العام السابق وبلغت نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ١٧٪ نظراً لارتفاع تكاليف الحصول على الإيراد حيث بلغت ٤٦ مليون جنيه . وبهذا أسفرت نتائج أعمال الشركة عن تحقيق ربح فترة بلغ ٣٢٩ مليون جنيه مقابل ٢٢٦ مليون جنيه العام السابق بمعدل نمو ٦٪ ، وجديراً بالذكر أن إيرادات الاستثمارات المالية بلغت ٣٤٣ مليون جنيه هذا العام مقابل ٢٣١ مليون جنيه العام السابق ، كما بلغت الفوائد الدائنة ٤٩ مليون جنيه وبنسبة ١٥٪ من صافي الربح المحقق .

- تم تنفيذ الخطة الاستثمارية المعتمدة والبالغة ١٧ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٦٢٪ من المستهدف وبالتالي التمويل الذاتي من الشركة .

- بلغت نسبة الإيجور إلى إيرادات النشاط ٤٧.٨٪ مقابل ٤٠٪ العام السابق ، وقد بلغ متوسط عدد العاملين ٤٠٣ عامل .

- ومن قائمة المركز المالي للشركة نجد أنه قد بلغ معدل التداول ٤ مرة للعام الحالى ، كما بلغ رأس المال العامل قيمة موجبة قدرها ٦٣٧ مليون جنيه مما يشير إلى زيادة نسب السيولة بالشركة واللزمه للتشغيل وسداد الإنزامات المتداولة في الأجل القصير ، كما يمكن الاستفادة منها لجذب مزيد من الاستثمارات لزيادة الإيرادات وتعظيم العائد .

- بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ٢٪ مقابل ٤٪ للعام السابق وهي نسب جيدة توضح مدى جودة وحسن استثمار الشركة لأموالها .

وفي النهاية نشكر إدارة الشركة والعاملين بها على الجهد المبذوله لاستمرارية زيادة قيمة الشركة الاقتصادية وبتوجيهات الشركة القابضة بحسن إدارة الأصول والاستثمارات ورسم السياسات الداعمة بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى .

شكرا

السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة :  
هل للسادة أعضاء الجمعية أي ملاحظات .

هذا – وقد تركزت ملاحظات واستفسارات السادة أعضاء الجمعية العامة للشركة في الآتي :

هذا وقد أعطيت الكلمة لأحد المساهمين :

السيد/ رئيس الجمعية العامة والسعادة الحضور جميعا كل عام وأنتم بخير  
في الحقيقة أنا بتوجه بالشكر لمجلس إدارة شركة القناة وجميع العاملين والحمد لله بفضل ربنا حققنا ربح  
بفضل مجدهم ٣٢٨ مليون جنيه أكثر من العام الماضي بنسبة ٤٦% وهذا شئ جيد جدا ، لكن سعادة  
الرئيس بالنسبة للأنشطة التي حققت ربح يعني نتمنى أن يكون النشاط الفعلى الخاص بالشركة هو الذي  
يكون محقق الربح الأكبر طبعاً البند الخاص بالاستثمارات في الأوراق المالية ما شاء الله محقق ٣٤٢  
مليون جنيه ، أتمنى نستخدم باقي الأنشطة طلما هذا النشاط جيد وعندنا نقدية في الصندوق نستغلها  
ايضاً في الاستثمارات في الأوراق المالية ممكناً مثلاً استثمارها في المصرية للإتصالات هذا سوق واحد  
داخلين على الدولة الرقمية لأن هذا السهم في الفترة القادمة سوف يحقق كثير جداً للشركة ونستثمر فيها  
أموال سوف تجلب لنا عائد وعلى سبيل المثال طبعاً هم عندهم فكرة عن الأوراق المالية فأتمنى أن نخرج  
خارج الصندوق وبباقي الأنشطة نهتم بها وطبعاً لا بد شكر كل العاملين ولا بد من تجديد دم  
الأنشطة كلها .  
وفي النهاية أشكركم جميعاً .

ثم أعطيت الكلمة للسيد المهندس/ مدحت محمود القاضى – عضو الجمعية العامة :

أنا أيضاً أضم صوتي وأشكر مجلس إدارة الشركة ورئيس مجلس الإدارة وأحب أن أضيف  
ما سبق أن ذكرته أن سوق الوكالة الملاحية يشهد تغيرات كبيرة حتى التوكيلات الأجنبية الذين  
ينافسونا في السوق لم تكن إيراداتهم كما هي ولا يجوز أن نترك التوكيلات الأجنبية تستولى على  
الإيرادات التي يحصل عليها الوكالات ولكن يوجد فرص كثيرة سيتم ذكرها وهي أن الوكلاء  
الملاحين في دول كثيرة يقوموا بأعمال مستندية بمعنى مراجعة المصروفات الخاصة بالبواخر  
و عمل البواخر وأصبحوا متخصصين فيه ، يعني نشاط السياحة في الوقت الحاضر تأثر بشكل كبير  
لأن معظم الإيرادات التي كانت موجودة من السياحة طبيعي من الحج والعمرة كل هذا الكلام تأثر،  
الحاجة التي لازم يحدث لها تطوير هو خط نوبيع / العقبة حيث كنت في زيارة إلى البحر الأحمر لأن  
فيه اتجاه لأعمال الشحن والتفرغ للشركات الأخرى لأنه من الممكن فتح واعتماد التوكيلات  
وأطالب الأستاذ/ نبيل والشركة القابضة بإصدار قرار بحيث نلحق الأمور حتى لا يتم فتح توكيلات  
لأعمال الشحن والتفرغ في هذه الموانئ ولا بد للشركة أن تفتح في هذه الموانئ ولا بد أن نحافظ  
على وجودنا بها وأطالب أن يكون لنا وجود في الموانئ الجديدة البحرية الدولية لازم حد من  
مجلس الإدارة يذهب ويزورهم ونشوف يجوز يكون فيه فرص هناك نقدر أن نستغلها .

السيد المحاسب/ العضو المنتفع لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة :

هل يوجد للسادة أعضاء الجمعية أي تعليق أو إضافة ؟

هذا وإزاء عدم وجود أية تعليقات أو إضافات من جانب السادة أعضاء الجمعية العامة .

أعطي سيادته الكلمة للسيد اللواء/ رئيس الشركة للرد بصورة مختصرة على بعض النقاط  
التي أثيرت بالجمعية العامة للشركة – فأوضح سيادته الآتي :

في الحقيقة بشكر كل السادة وكلها ملاحظات قيمة لكن أنا لا أدفع ويمكن حضراتكم أكثر مما علما  
أن الفترة الماضية وما زلنا عايشين فيها حتى هذه اللحظة ومثل ما انتم شايفين بخصوص السياحة كانت  
تعتمد على الحج والعمرة وحتى الرحلات الداخلية نتيجة جائحة كورونا والنتيجة (صفر) والإيرادات التي  
تحقق خلال الـ ٩ شهور كانت مؤشراً فيه تحسن لكن الذي حصل إنني كان لدينا أمل كبير جداً نحقق  
إيرادات أعلى لكن نصل للرقم المحدد لكن للأسف تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن .

وبخصوص الحكم الخاص بشركة هيمن أنا ولا الجهات الحكومية عارفين عنها حاجة ومستحقات هيئة موانى البحر الأحمر هم عندهم ٢١ مليون وأنا عندي مليون وأنا لا عندي ورق ولا الهيئة عندهم ورق فعرضت عليهم ثلاثة خيارات هم يرفعوا علينا قضية تقدموا ورق وتقولوا عليا ٣-٢-١ لكن هم لا يوجد لديهم ورق ولا يوجد مصادقة وهذا المبلغ من ١٩٩٦ والسبب أن الشركة قبل عام ١٩٩٨ كانت معظم الديون ما بين الهيئة العامة للبترول وهيئة موانى البحر الأحمر وبالتالي هيئة البترول ستقوم بسداد جزء من الدين المثبت على الشركة ولكن باقى الدين صعب إثباته لا أنا ولا هو فأنا أفترحت عليهم أن نعمل لجنة منهم ونصادر على قيمة الدين لكن أنا لا عارف بتاع إيه هم عاززين مبلغ ٢٠ مليون جنيه لكن أنا عندي منهم حوالي ١ مليون جنيه وأنا الذي أقدر عليه ان أدفع مليون جنيه لكن أكثر من هذا مقدرش أدفع وخلاص ووافقو على اعتباره ديون معروفة وتنتهي هذه الملحوظة وافقوا في البداية وبعدين أعضاء مجلس الإدارة عندهم لم يوافقوا على هذا لأنه لا يوجد مبررات لإسقاط الدين .

وعلى السيد المحاسب/ اشرف الغندور - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري بالآتي :  
لا يزال هناك مدینونية غير معروفة طبيعتها سواء بالشركة أو بالهيئة لأنه لا يوجد توسيط لحساب الهيئة بحسابات الشركة يسجل بها المدینونية الجديدة ويتألقى منك تسديدات فيبقى عنده حساب متحرك في المعاملات الجديدة ولكن الموجود في الشركة الرصيد فقط وهو ثابت على هذا إنما المعاملات التي تخص الفترة الجديدة لا نستطيع أن نحصرها لأنها غير مثبتة ولا يوجد حساب للهيئة نثق فيه من أجل أن أطابق كهيئة مع الشركة في نقطة ضعف بحسابات الشركة في هذه النقطة لأنه لا يوجد توسيط لحساب الهيئة الميناء داخل حسابات الشركة وأنا أضع نفسي مكان الهيئة كيف تم المطابقة مع الشركة إذا كان معاملات الشركة مع الهيئة غير مقيدة في حساب وسيط لا تظهر مبالغ الدائنية والذي سدد منها للهيئة .

السيد المحاسب/ العضو المنتدب لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة :  
أصل الحل لازم يكون له قواعد قانونية ومحاسبية

السيد اللواء/ رئيس الشركة :

المشكلة هو إننا أربع توكيلات وكل توكيل له أسلوب محاسبي مختلف وغالبية هذا الدين تابع لتوكيل أسيوط حيث أنه التوكيل الذي يتعامل مع الهيئة العامة للبترول وأن الفوائير التي تصدرها الهيئة تخص الهيئة العامة للبترول ويتم إثباتها بدفعات هيئة الميناء على توكيل أسيوط وهذه المشكلة حلها ان نتخذ قرار ايا كان وسيق أن قلت لهم ارفعوا دعوة وأنا أرفع عليكم دعوة وفي النهاية نأخذ حكم نهائي .

السيد المحاسب/ العضو المنتدب لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة :

ستظل المشكلة قائمة - خلينا لا نتكلم عن الدين التاريخي خلينا نتكلم عن أسس المحاسبة سيادتكم أشرت إلى نقطة خطيرة جدا وهو كون التعامل هي حساباتكم مفتوحة مع بعض ويوجد حساب جاري هنا والمشكلة في عدم توثيق حساب الهيئة وهو التعامل جاري ومستمر على مدار العام لا ، وإن حضرتك فسرت لي أن هي دى المشكلة في السنوات السابقة فيه وكيل وفيه هيئة - الوكيل يتعامل مع الهيئة ربما تكون المدینونيات لأغراض أخرى وهو لا يعرف غير توكيل واثبتها عليه فهو هذا الخطأ الأول يا سيادة اللواء من فضلك قبل ما نتكلم عن الحل القانوني نجد الحل المحاسبي فتشكل لجنة من الشركة ومن الهيئة لبحث كيفية الحل .

وعلى السيد المحاسب/ اشرف الغندور - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري بالآتي :  
الشركة بصفتها الوكيل عن الجسر العربي كافة معاملاته بالنسبة للهيئة لا تظهر داخل حسابات الشركة لأن هذه علاقة مباشرة لكن المعاملات التي تخص الجسر العربي كبيرة جدا تظهر في حساب الهيئة على شركة القناة على طول فكيف تم المطابقة .

**واستكملاً السيد اللواء / رئيس الشركة الرد على الملاحظات الأخرى وهي :**

الحاجة الثانية الخاصة بالنشاط السياحي ان الشركة ممكناً تعمل خطوة بعده من الرحلات السياحية لكن هذه السنة أنا مش عارف حاجة لغاية دلوقتى ويقال ان العمرة حتبدأ لكن مقدرش أعمل عليها كما أن التوكيلات قد تكون منعدمة ولم يوجد بها عاملين فعلاً وأنا اليوم في حوار مع الشركة القابضة من أجل أن نجد حل ولا بد من تعين شباب جديد لكن لا يوجد خبرة .

وأيضاً عندي مشكلة في الاستثمارات السيولة الموجودة مش كلها تخص الشركة معظمها تخص العملاء موجودة عندنا لكن الاستثمارات احنا عايشين فيها هناك شركتين فقط هم الذي نحصل منهم على عائد منهم وهي بورسعيدي ودمياط للحاويات ويوجد أربع شركات لم نحصل منها على إيرادات العائد (صفر) ومنها المصرف الإسلامي الذي بدأ تحقيق عائد من حوالي ٣ سنوات ولكن عنده خسائر مرحلة منذ سنوات وبالتالي لم يتم توزيع أرباح .

وأيضاً يجب أن نراعي أن الوكالة الملاحية رايحة في اتجاه مختلف لكن ما زالت عن رأي أنه لا بد من خروج الأجنبي من مجال الملاحة ونعود لنفس النظام القديم الذي يمثل الأجنبي مصرى سواء كان وكيل ملاحي أو تحت أي مسمى آخر لكن لا يصح أن هذا الدخل لا يدخل مصر أصلاً أنا لا أتكلم عن القطاع الخاص أو العام هم الآثرين مصرىين وإيجاد فرص عمل للمصرىين والربح الذى يتحقق من هذا المجال مينفعش يدخل للأجنبي الذى هو يحتكر ٨٠٪ من الخطوط الملاحية .

وفيما يتعلق بالفتح في الموانئ الجديدة اليوم جميع الأرصدة الجديدة التي تعمل بنظام اللوجيستيات حالياً هم الأجانب الموجودين اشتغلنا معهم في البحر الأحمر وجرجوب في آخر الدنيا لكن نتيجة لعجز العمالة بالشركة لم نستطيع المنافسة وإن شاء الله لو اتحلت مشكلة العمالة والسماح لها والموضوع مع الأستاذ/ نبيل أعتقد أن ممكناً الشركة تتحسن كوييس لأن حجم العمالة الموجود حالياً ٣٨٠ عامل أغلبهم من القطاع الفنى لأن عندنا حجم أتوبيسات كبير وقطاع فنى كبير ولنشرات بتحقق عائد جيدة لكن أساس أعمال الوكالة تتمثل في موظف الملاحة الذى ينزل البحر هذه الفئة هي التي بها نقص غير طبيعى .

وأنا بشكر حضراتكم واسمحوا لي أنأشكر أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الشركة على المجهود الغير طبيعى الذي كان يتم في الشركة في ظل ظروفجائحة كورونا .

**السيد المحاسب/ العضو المنتدب لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة :**

في الحقيقة لو اتكلمنا عن الظرف الحالىجائحة كورونا وأثره نتقبل مبرر الانخفاض الحادث في النشاط الأساسى لكن أنا سأشير على بعض المؤشرات من أجل الوصول إلى ما أريد أن أقوله .

حضرتك عندك نشاط اساسى ٥٦ مليون جنيه وهذا يساوى ١٤٪ من إجمالي الإيرادات ، ١٢٪ من إجمالي الإيرادات المحققة يساوى ١٧٪ من صافي الربح – صافى الربح الذى هو ٣٢٨ مليون جنيه يقابلهم إيرادات أخرى محققة ٣٩٥ مليون جنيه هذه مشكلة كلاسيكية ربما تكون بسبب منافسة واعتمدك بشكل أساسى على إيراداتك من المساهمة فى شركات الحاويات وهو مثل نظرية الأواني المستطرفة مش على نشاط الوكالة لا سينسحب أيضاً على نشاط الحاويات وقد تتأثر نتائجها ولا نتمنى ذلك ، أنت السنة الحالى توزيعك زاد أو حصة حسابك في التوزيع مش علشان التوزيع زاد بيقى هو فائض التوزيع النقدى والمقارنات أوردت هذا الرقم وبالتالي مطلوب من الشركة يكون عندها خطة استراتيجية محددة وقصير الأجل وسريعة لتنوع مصادر الدخل ويكون هناك خطة لتطوير الأداء من خلال إعادة هيكلة شاملة للشركة من خلال هيكلة العنصر البشرى سوف تقول سبق أن طبت من الشركة القابضة تعين عاملة جديدة هذا الأمر لا يجب أن ينظر إليه بشكل جزئى اليوم كان فيه لقاء مع معالي الوزير من ٣ شهور كنت عارض خطة شاملة لإعادة الهيكلة الوظيفية .

وحضرتك ذكرت في كلامك سبب نشأة مديونية هيئة الميناء وذكرت أثبيتها توكيلاً لأسوان وأسيوط ودمنهور هذا الكلام لما كانت شركة القناة للتوكييلات الملاحية وعندك الخطوط وقبل فتح النشاط سنة ٩٨ كان من الطبيعي جهاز التوزيع الامركزي ملائم لطبيعة النشاط وقتها وممارسة الوضع اليوم أتغير وتقلص النشاط الأساسي ونشاط الوكالة الملاحية إلى أدنى حد ممكן وبفكراك بأن هناك خطوة مقدمة من الشركة لإعادة الهيكلة ونحن وافقنا عليهااليوم خطوة إعادة الهيكلة مش عاوزها تبدأ من تحت لفوق أنا عاوز ٣ أو ٤ موظفين خبرات أنا مش هبقى موافق معاك ان الشركة تشيخ بعد فترة مش لاقين إلا أعمار كبيرة وناس بتخرج ومش لاقى حد يمارس النشاط ، أنا بقول لحضرتك استخرج هذه الخطوة من الإدراج عيد النظر فيها أعرضها بخطبة تنفيذ وقولى متطلباتها لتعيين ١ ، ٢ ، ٣ أنا بس عاوز أشير لحضرتك على نقطة مهمة بمناسبة تغير ظروف ممارسة المهنة لما تحولت الخطوط الملاحية وكان لكل خط له وكيل ملاحي وإلى تحالفات الخط الذى كان له وكيل ٥ أو ٦ خطوط بقوا تحالف بـ ٤ أو ٥ توكييلات سقطوا حلاقى عندك من الشباب الصغير الذى عند خبرة ٣ أو ٥ سنين قاعد بدون عمل ومنظر تقوله تعالى لمجال الخبرة وهناك العمالة التى تم تعينها من الشباب بعد عام ٩٨ يعني مفيش حد منهم مارس العمل ومخدمش سفينية فالت محتاج تضع هذا الكلام بهذا الشكل وأعرض على الشركة القابضة وعلى الوزارة خطبة إعادة هيكلة كاملة وشاملة وخاصة خطبة هيكلة العمالة عيد النظر فيها وعيد الرؤية فى كافة ما أثير من ملاحظات اليوم - مطلوب من حضرتك تنويع الأنشطة والتركيز على النشاط الأساسي لأن أنت لو تعرضت لمخاطر انخفاض مساهمتك فى الشركة اللي حضرتك تعتمد بنسبة ٨٧,٥% من إجمالي الإيراد هتبقى عندك مشكلة وشكرا .

**وفي النهاية وجه السيد للحاسب/ العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة الشكر للسادة الحضور على المشاركة فى مناقشات الجمعية العامة العادلة للشركة - ثم**

**أصدرت الجمعية العامة للشركة القرارات التالية :**

- ١- التصديق على محضرى اجتماع الجمعية العامة العادلة وغير العادلة المنعقدتين بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩ .
- ٢- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمموافقة على إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن الفترة المقدم عنها التقرير .
- ٣- التصديق على المركز المالى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والقوائم المالية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتى تظهر صافى ربح قبل الضريبة بمبلغ ٢٣,٣٧٢٢,٣٢٨٩١٣٧٢٢ جنيهما ( فقط ثلاثة وثمانية وعشرون مليونا وتسعمائة وثلاثة عشر ألفا وسبعمائة وأثنان وعشرون جنيهها وثلاثة وعشرون قرشا لا غير ) - وعلى الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو الملاحظات الواردة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .
- ٤- الموافقة على توزيع الأرباح وفقاً لما انتهى إليه رأى الجمعية العامة ووفقاً للنموذج المرفق .
- ٥- يصرف من حصة العاملين فى الأرباح حصة نقدية تعادل مجموع أجورهم الأساسية عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ويجب ما يزيد على ذلك لتمويل مشروعات الإسكان للعاملين بالشركة وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم على أن يتم الصرف على هذه الأغراض طبقاً للضوابط التى يضعها مجلس إدارة الشركة لكل حالة .
- ٦- اعتماد قرار مجلس الإدارة بمنح العاملين علاوة دورية بواقع ١٠٠% من النسب المقررة اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١ .
- ٧- الموافقة على صرف مكافأة تميز للعاملين بواقع (٨) أشهر - غير خالصة الضرائب - من أجورهم الأساسية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن الجهود المبذولة خلال العام مع مراعاة تسوية ما سبق تحميلاً على حساب الأجور لهذا الغرض .

٨- الموافقة على صرف مكافأة - غير خالصة الضرائب - للسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة بالمبلغ المحدد بحساب التوزيع على أن توزع بمجموع نقاط قدرها ٣٢٥ نقطة طبقاً للآتي :

\* ١٢٥ نقطة للسيد/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

\* ٢٥ نقطة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وبمراجعة أن يتم الصرف للأعضاء بنسبة حضور جلسات المجلس خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وفي حالة تغيير عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية يتم صرف المكافأة بمقدار المدة التي قضتها العضو بمجلس الإدارة خلال ذات السنة ، على أن يصرف نصيب العضو في المكافأة كاملاً إذا كانت نسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة ٧٥٪ فأكثر من عدد الجلسات خلال مدة عضويته في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتصرف بنسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة متساوية لـ جمالى عدد الجلسات إذا كانت نسبة حضوره أقل من ٧٥٪ خلال مدة عضويته في العام المالي .

٩- في ضوء المذكورة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن طلب اعتماد ما تم التبرع به خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ - توافق الجمعية العامة على تبرع مجلس إدارة الشركة بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه لا غير) طبقاً للآتي :

المبلغ بالألف جنيه	الجهة	م
١٥٠	صندوق تكريم شهداء وضحايا ومقتولى ومصابى العمليات الإرهابية والأمنية	١
١٠٠	مستشفى الحمييات ببور سعيد	٢
٢٥٠	الإجمالي	

١٠- (أ) بناء على محضر العملية الانتخابية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية وفوز الشركة القابضة بمقاعد مجلس الإدارة المطروحة للانتخاب بالتزكية دون إجراء انتخابات لعدم ترشح أى ممثل آخر تكليف السادة الآتية أسماؤهم القيام بمهام رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/١٢/١٢ لحين استكمال الإجراءات المقررة قانوناً وذلك على النحو التالي :

١	السيد اللواء بحرى أ.ح/ محمد محمد حسنى الحسيني
٢	الأستاذ الدكتور جمال أحمد محمد غلوش
٣	الأستاذ الدكتور أمين مصطفى محمد السيد
٤	الأستاذة/ إيمان على خليل العتمة

- مع تفویض رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة بتعيين رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي مع العرض على الجمعية العامة للشركة بجلسة قادمة للإعتماد .

(ب) تكون المعاملة المالية على النحو التالي :

١- يمنح السيد/ رئيس مجلس إدارة غير التنفيذي مكافأة شهرية مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه (فقط خمسة عشر ألف جنيه لا غير) غير خالصة الضرائب .

٢- بدل حضور الجلسات ( مجلس / جمعية ) ٢٠٠٠ جنيه عن الجلسة ( فقط الفان جنيه لا غير ) بحد أقصى ١٢ جلسة مجلس إدارة سنوياً .

٣- بدل انتقال عن الجلسة الواحدة ٥٠٠ جنيه ( فقط خمسمائة جنيه لا غير ) .

٤- عمل برنامج للتأمين الطبي للأعضاء المنتدبين يضعه وينفذه مجلس إدارة ويتم اعتماده من الجمعية العامة للشركة .

١١- يعتبر مجلس إدارة مسؤولاً عن متابعة تنفيذ المادتين ٦٧ ، ٦٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ مع الإلتزام بالقرارات والتوصيات والتعليمات التي يقرها مجلس إدارة الشركة القابضة كسياسات واستراتيجيات للشركات التابعة أو توجيهات في لجان مشتركة مع رئاسة الشركة .

هذا وقد طلب السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار - العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية إخلاء القاعة من أعضاء مجلس إدارة شركة القناة ، وبعد ان تلى سيادته قرار التشكيل مع تفویض رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة بتعيين رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي والعرض على الجمعية العامة بالجلسة القادمة للإعتماد .

تحفظ السيد المحاسب/أشرف الغدوبي - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري على أن التشكيل العالى أقل من المعد وتحصياب المقرر.

واستفسر السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة من السيد المستشار القانوني للشركة القابضة ونائب رئيس مجلس الدولة حيث أفاد سيادته بان الموضوع قانوني وأضاف السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة بان يتم إثبات التحفظ وإثبات رد السيد المستشار القانوني بالشركة القابضة.

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء نفس اليوم .

## توقيع جامع الأصوات :

الأستاذة/ رشا جمال ايو زيد

أمين السر:

الأستاذ/ علي محمد أحمد بلبلة

**توقيع ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات:**

مذہب شام

ثاني مدیر الادارة

(محاسب/ اشرف عادل يس الغندور)

**وكيل الوزارة  
نائب أول مدير الإدارة**

ثاني أول مدير الادارة

~ 69 ~

( محاسب / عمرو مصطفى حسين عثمان )

وكيل أول الوزارة

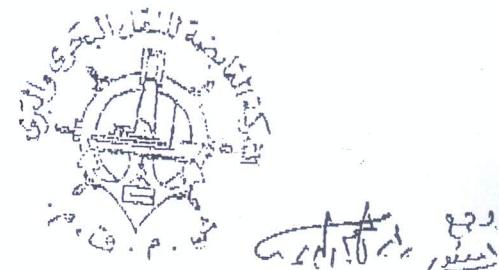
مدیر طلدادار

(محاسب) محمد أشرف أدهم جمسرة

٦٣

عضو مجلس الإدارة المتفرغ  
لشئون النقل البحري  
الشركة القابضة للنقل البحري والبرى  
ورئيس الجمعية العامة بالحلول

"المحاسن / نبيل محمد السيد دويدار "



البيان



شركة القناة للتوكييلات الملاحية

الشركة القابضة للنقل البحري البري  
شركة القناة للتوكييلات الملاحية

٢٦ شارع فلسطين ببور سعيد  
ت: ٠٦٦ ٣٢٣٩٨٩٦ - فاكس: ٠٦٦ ٣٢٢٧٥٠٠

Email: [chairman@canalshipping.net](mailto:chairman@canalshipping.net)



بور سعيد في ٢٣/٢/٢١٢٠٢٠

السيد الأستاذ/ مدير عام الإفصاح  
البورصة المصرية  
القاهرة

تحية طيبة وبعد ،

مرفق لسيادتكم طيه محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة  
القناة للتوكييلات الملاحية المنعقدة في ١٢/١٢/٢٠٢٠ بعد اعتماده وتوثيقه .

وتفضلاً سيادتكم بقبول فائق الاحترام ، ،

القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

"لواء بحري / محمد محمد حسني الحسيني"



فاكس: ٠٦٦/٣١٩٠٤٠٧	٠٦٦/٣١٩٠٤٠٦
فاكس: ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٥	٠٦٦/٣٢٢٠٧٩٥
فاكس: ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٤	٠٦٦/٣٢٢٢٨٧٦
فاكس: ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٣	٠٦٦/٣٣٢٩١٨٥
فاكس: ٠٦٦/٣٣٥١٩٠٢	٠٦٦/٣٢٢٦٨٠٦
فاكس: ٠٢/٢٥٧٥٥٥٦٨	٠٢/٢٥٧٧٨٣١٠

**الفروع:**  
شركة القناة للتوكييلات الملاحية - السويس  
توكيل أسوان للملاحة - بور سعيد  
توكيل أسيوط للملاحة - بور سعيد  
توكيل المنيا للملاحة - بور سعيد  
توكيل دمنهور للملاحة - بور سعيد  
توكيل القاهرة للملاحة والسياحة - بور سعيد

الأسكندرية فى ٢٠٢٠/١٢/١٢

**محضر اجتماع  
الجمعية العامة غير العادلة لشركة القناة للتوكييلات الملاحية  
للنظر في تعديل المادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة**

اجتمعت الجمعية العامة غير العادلة لشركة القناة للتوكييلات الملاحية في تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/١٢/١٢ - للنظر في تعديل المادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة - وذلك بمقر الشركة القابضة للنقل البحري والبرى - طريق الحرية - الأسكندرية برئاسة :

العضو المتفرغ لشئون النقل البحري  
ورئيس الجمعية العامة بالحلول

السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار

العضو المتفرغ لشئون النقل البري

**وعضوية كل من :**

السيد اللواء أ.ح/ عبد المطلب المتولى خضر  
اللواء بحرى أ.ح/ طارق غانم عبد المتعال  
السيد المهندس/ عمرو عبد الصبور قايدل  
السيد المهندس/ مدحت محمود حاتم القاضى  
السيد الأستاذ/ جبالي محمد جبالي المراغى

**واعتذر عن الحضور :**

السيد اللواء أ.ح/ صلاح الدين حلمى عبد القادر  
السيد المهندس/ مروان محمود أحمد السماعك  
السيد الأستاذ/ حسن محمود حسن حسين

**وحضر من المساهمين :**

- الشركة القابضة للنقل البحري والبرى

- السيد/ عثمان السيد عثمان محسن

- السيد/ أسامة أمين محمد عبد الفتاح

- السيد/ على محمد مصطفى هبيب

- السيدة/ نادية صالح حسن صالح

- السيدة / يسرا على محمد مصطفى هبيب

- السيد/ رمضان سيد عبد العزيز عثمان

- السيد/ محمد شكري طه عثمان احمد

- السيد/ أحمد إمام الليثى معوض

ويمثلها السيد المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار - العضو  
المتدرب لشئون النقل البحري - الشركة القابضة للنقل  
البحري والبرى - بنسبة ٦١٪٥ من رأس المال الشركة .  
من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٢٥٪٠٠٠٠٠٢ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

من مساهمى القطاع الخاص - بنسبة ٥٪٠٠٠٠٠٥ من  
رأس مال الشركة .

وقد حضر الاجتماع دون أن يكون لهم صوت معدود :  
أولاً : السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة :

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
عضووا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضووا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضووا غير متفرغ من ذوى الخبرة  
عضو مجلس الإدارة عن العاملين  
ممثل اللجنة النقابية للعاملين ببورسعيدي  
رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالسويس

السيد اللواء/ محمد عبد القادر جاب الله  
السيد اللواء/ محمد نور الدين حسن  
السيد الدكتور/ جمال أحمد محمد غلوش  
السيد الدكتور/ أمين مصطفى محمد السيد  
الأستاذة/ إيمان على خليل العتمة  
السيد الأستاذ/ هشام محمد العيسوى  
السيد الأستاذ/ مجدى محمد رشاد عبد الغنى  
السيد الأستاذ/ يحيى حامد محمد حرب  
السيدة الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد  
السيد الأستاذ/ فوزى حسن حامد

ثانياً : السادة/ ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات :  
١ - إدارة مراقبة حسابات النقل البحري :

السيد المحاسب/ محمد أشرف أحمد حمزة  
السيد المحاسب/ عمرو مصطفى حسن عثمان  
السيد المحاسب/ أشرف عادل يس الغدور

٢ - إدارة متابعة وتقدير الأداء :  
السيد المحاسب/ محمد عبد القادر محمد  
السيد المحاسب/ سيد محمد على الجوهرى

ثالثاً : ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام :  
السيدة المحاسب/ غادة فريد محمد حسن  
السيد المحاسب / عبد الله طه على

رابعاً : الشركة القابضة للنقل البحري والبرى :  
السيد عميد بحري/ طارق محمد شوقى  
السيد الدكتور/ سامي عبد الفتاح  
السيد الأستاذ/ محمد أحمد سليمان

خامساً : عن القطاع المالى والإقتصادى بالشركة :  
السيد المحاسب/ عاطف محمد شاهين  
السيدة المحاسب/ سوزان عبد العال  
السيدة المحاسب/ ناهد طه أبو حشيش

سادساً: عن أمانة سر الجمعية العامة وجامعى الأصوات :  
الأستاذ/ على محمد بلبلة  
مدير عام التفتيش بالشركة  
مدير إدارة بالقطاع المالى بالشركة  
الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد

ثم طلب سيادته من مراقب الحسابات وجامعى الأصوات التأكيد من النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية ، واحتسب نسبة الحضور حيث بلغت نسبة الحضور ٧٠٥٪ .

ثم أعطى سعادته الكلمة للسيد اللواء / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - حيث أشار إلى ما يلى:

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**السيد المحاسب / العضو المنتدب لشئون النقل البحري بالشركة القابضة للنقل البحرى والبرى  
ورئيس الجمعية العامة  
السادة / أعضاء الجمعية العامة  
السيد / وكيل أول الوزارة ، والساسة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات  
( إدارة مراقبة حسابات النقل البحري )  
السيد / وكيل أول الوزارة ، والساسة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات  
( شعبة تقييم الأداء )  
السادة / ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال العام  
السادة / المساهمون  
السادة / الحضور**

بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ صدر القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتم نشره بالجريدة الرسمية بذات التاريخ بالعدد رقم ٣٦ مكرر (أ).

وبتاريخ ٢٠٢٠/١١ ورد كتاب الشركة القابضة للنقل البحري رقم ٣٦٩٨ مرفق به الكتاب الدوري رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ المتضمن التوجيه باتخاذ اللازم لإجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للشركات التابعة لتوافق مع أحكام القانون المشار إليه والعرض على الجمعية العامة غير العادية للشركات التابعة لاعتماده.

تم العرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٢٠٢٠/٧) بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٣ وتمت الموافقة على تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة بما يتفق مع القانون رقم ٢٠٢٠/١٨٥ الخاصة بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ١٩٩١/٢٠٣ وذلك بتعديل المادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة وذلك على النحو التالي :

بعد التعديل	قبل التعديل
<p><b>مادة ١٩ :</b>  <b>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ، ويكون مجلس الإدارة من عدد الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بمن فيهم رئيس المجلس على النحو التالي :</b></p> <p><b>أ - رئيس غير تنفيذى تختاره الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</b></p> <p><b>ب - أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقاً لهيكل ملكية الشركة بمراقبة قواعد التمثيل النسبي ، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الإخلال بحق الشخص الإعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة مجلس الإدارة .</b></p> <p><b>ج - مثل أو إثنان من العاملين بالشركة بحسب عدد أعضاء مجلس الإدارة يتم إنتخابه أو إنتخابهما طبقاً لأحكام القانون المنظم لذلك .</b></p> <p><b>ويجوز إضافة أعضاء مستقلين من ذوى الخبرة بمجلس الإدارة لا يزيد عددهم على عضويين تختارهما الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</b></p> <p><b>مع استخدام أسلوب التصويت التراكمى فى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المحددين بالبند (ب) سالف الذكر .</b></p> <p>وتحدد الجمعية العامة سنوياً ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس المضارى إليهم من بدلات الحضور والانتقال للجلسات والمكافأة السنوية التي يستحقها مجلس الإدارة بما لا يجاوز ١٠٪ من أرباح الشركة السنوية القابلة للتوزيع مخصوصاً منها نسبة ٥٪ من رأس المال المدفوع ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما في ذلك التأمين الطبي ووسائل الانتقال .</p> <p>وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس عن الحد الذي يصدر به قرار من مجلس الوزراء .</p> <p>ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلسعضو المنتدب التنفيذي وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة ويحدد ما يتقاضونه من راتب بالإضافة إلى ما يستحقونه من مبالغ أخرى تحددها الجمعية العمومية للشركة .</p> <p>ويحدد مجلس من يحل محل العضو المنتدب في حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغيره .</p>	<p><b>مادة ١٩ :</b>  <b>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بمن فيهم رئيس المجلس ويتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقادمه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقادمه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية ، مع استخدام أسلوب التصويت التراكمى فى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المحددين بالبند (ب ، ج ) من المادة (٢٢) من القانون المشار إليه وذلك بما يسمح بالتمثيل النسبي فى عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك مع البقاء على مانص عليه القانون المشار إليه في البند (أ ، د ، ه ) من ذات المادة .</b></p>

معروض على سيادتكم للتفضل بالموافقة بالعرض على الجمعية العامة غير العادية للشركة والمقرر عقدها يوم ٢٠٢٠/١٢/١٢ .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،**

**ثم أعطيت الكلمة للسيد المحاسب/ محمد أشرف أحمد حمزة - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري بالجهاز المركزي للمحاسبات - حيث أوضح سيادته ما يلى :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحاسب/ نبيل محمد دويدار - العضو المنتدب لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة السيد اللواء/ محمد عبد القادر جابر الله - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السادة الحضور- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كل عام وحضراتكم بخير بمناسبة انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة .

نتحفظ على أن المعرض أمام الجمعية مذكرة بشأن تعديل المادة (١٩) فقط من النظام الأساسي للشركة المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة دون المواد المتعلقة بالتعديل والتوافق مع مواد القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٥ بتعديل أحكام القانون ٣ لسنة ١٩٩١ فقط للمادة الخامسة من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وأثر ذلك على بعض القرارات المتعلقة بتطبيق مواد القانون المعدلة .  
والأمر معروض على الجمعية العامة لاتخاذ اللازم وشكرا .

**السيد المحاسب/ العضو المتفرغ لشئون النقل البحري ورئيس الجمعية العامة :**

هل للسادة أعضاء الجمعية آية ملاحظات .

وإذا عدم وجود آية ملاحظات من السادة أعضاء المجلس .

**وجه السيد المحاسب/ رئيس الجمعية العامة الشكر للسادة الحضور على المشاركة في مناقشات**

**الجمعية العامة غير العادية - ثم أصدرت الجمعية العامة للشركة القرارات التالية :**

١- في ضوء المذكورة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن تعديل نص المادة (١٩) من النظام الأساسي - توافق الجمعية العامة غير العادية على تعديل نص المادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

بعد التعديل	قبل التعديل
<p>يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ، ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، وفي حالة غيابه ينوب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع .</p> <p>ويكون مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن تسعة ومن فيهم رئيس المجلس على النحو التالي :</p> <p>أ - رئيس غير تنفيذى تختاره الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</p> <p>ب - أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقا لهيكل ملكية الشركة بمراقبة قواعد التمثيل النسبي والتصويت التراكمي كلما أمكن ذلك ، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الإخلال بحق الشخص الإعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس .</p> <p>ج - مثل أو إثنان من العاملين بالشركة بحسب عدد أعضاء مجلس الإدارة ، يتم انتخابه أو انتخابهما طبقا لأحكام القانون المنظم لذلك .</p> <p>ويجوز أن يتضمن مجلس إدارة الشركة أعضاء مستقلين إضافيين من ذوى الخبرة بمجلس الإدارة لا يزيد عددهم عن عضوين تختارهما الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة .</p> <p>وتحدد الجمعية العامة سنويا ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء مجلس المشار إليهم من بدلات الحضور والإنتقال للجلسات والمكافأة السنوية التى يستحقها مجلس الإدارة بمراقبة نص المادة (٣٤) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما فى ذلك التأمين الطبى ووسائل الانتقال .</p> <p>وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والإنتقال لرئيس وأعضاء مجلس عن الحد الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء .</p> <p>ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلسعضو المنتدب التنفيذى وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة ويحدد ما يتقاضونه من راتب بالإضافة إلى ما يستحقونه من مبالغ طبقا للفقرة الخامسة من هذه المادة .</p> <p>ويحدد مجلس من يحل محل العضو المنتدب فى حالة غيابه او خلو منصبه او تغيره .</p>	<p>يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعه بمن فيهم رئيس المجلس ويتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للادارة منهم وما يتلقاه أعضاء المجلس من مكافأت وبدل حضور الجلسات وما يتلقاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولاتحاته التنفيذية ، مع استخدام اسلوب التصويت التراكمي فى انتخاب اعضاء مجلس الادارة المحددين بالبندين ( ب ، ج ) من المادة (٢٢) من القانون المشار اليه وذلك بما يسمح بالتمثيل النسبي فى عضوية مجلس الادارة كلما أمكن ذلك مع البقاء على ما نص عليه القانون المشار اليه فى البنود ( أ ، د ، ه ) من ذات المادة .</p>

- على الشركة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الالزامية لتعديل النظام الأساسي ونشر هذا التعديل بالوقائع المصرية على نفقتها .
- ٢ - تفویض السيد العضو المنتدب التنفيذي أو من يفوضه في التوقيع على المستندات والأوراق الالزامية واستكمال إجراءات تعديل نص مادة تشكيل مجلس الإدارة من النظام الأساسي للشركة أمام الجهات الحكومية وغيرها .

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية والنصف مساء نفس اليوم .

توقيع جامع الأصوات :

الأستاذة/ رشا جمال أبو زيد

أمين السر:

الأستاذ/ على محمد أحمد بليولة

توقيع ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات :

مدير عام

نائب مدير الإدارة

( محاسب/ أشرف عادل يس الغندور )

وكيل الوزارة  
نائب أول مدير الإدارة

( محاسب/ عمرو مصطفى حسن عثمان )

وكيل أول الوزارة  
مدير الإدارة

( محاسب/ محمد أشرف أحمد حمزة )

يعتمد ،

عضو مجلس الإدارة المتفرغ  
لشئون النقل البحري  
الشركة القابضة للنقل البحري والبرى  
ورئيس الجمعية العامة بالحلول

" المحاسب/ نبيل محمد السيد دويدار "



١٣٨٠٠٧٥٤٩٦٢  
بيان / ..



